مجموعة
الأمم المتحدة
للتنمية
المستدامة

دليل تمهيدي حول أهداف التنمية المستدامة

دليل حول
خطة عام 2030
وأهداف التنمية المستدامة

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

محتويات الدليل التمهيدي حول أهداف التنمية المستدامة

مهمتنا جسيمة، لكن الكثير من مسارات التغيير واضحة، تتطلب منّا إجراء تحوّلات في المجتمع والاقتصاد. يلزمنا العمل، العمل العالمي والعمل المحلي والعمل مع الأفراد.

أمينة ج. محمد
نائبة الأمين العام للأمم المتحدة

التخطيط لأهداف التنمية المستدامة

مداخل تعبرها البلدان على مسار التنمية المستدامة:

- تقييم الخطط والميزانيات ومواءمتها
- تطويع خطة عام 2030 حسب السياق المحلي للربط بين المعارف والموارد والشبكات
- الاستفادة من ثورة البيانات والتكنولوجيات
- إرساء مؤسسات عامة تتسم بالمساءلة والشمول والمرونة والاستجابة

من الأجزاء إلى الكل

البحث في التحديات المتشابكة وفي حلولها:

- ترابط أهداف التنمية المستدامة وارتباطها بالاقتصاد والمجتمع والبيئة
- توسيع آفاق عمليات وضع الخطط والميزانيات لتشمل كل فرد في البلد
- بناء مجتمعات سلمية ومنيعة إزاء الأزمات

التعاون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إنشاء تحالفات طموحة وتوسيعها لاتخاذ إجراءات حاسمة على أن تشمل:

- الحكومات بجميع مكوناتها
- الشركاء من القطاع الخاص
- الأوساط العلمية والبحثية والأكاديمية
- المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والمجتمع ككل
- البرلمانات، ومؤسسات حقوق الإنسان، وهيئات التدقيق

تمويل أهداف التنمية المستدامة

الاستفادة من موارد متعددة، خاصة وعامة، محلية ودولية:

- نهج مشترك لتمويل التنمية
- زيادة الإيرادات المحلية ومواءمة النفقات
- تحفيز التمويل الخاص والاستفادة منه
- بناء تعاون دولي أكثر فعالية

التنمية متعثرة في جميع أنحاء العالم. وإزاء ما يشوبها من ثغرات، يجهد كثيرون لجني دخل كافٍ، وتأمين تعليم جيد ورعاية صحية جيدة، وحماية أنفسهم في الأزمات. ويوماً بعد يوم، تزداد المخاطر التي تحدّق بحياتنا: غابات تتهاوى وجفاف يمعن بالأراضي فلا تنتج ما يكفي من الغذاء.

والاقتصادات كما المؤسسات تخفق على أكثر من صعيد، فتشدّد الضائقة على الكثيرين، وتضعنا جميعاً على مسار يؤدي إلى تدمير كوكبنا. أملنا الوحيد هو في التغيير، التغيير الجذري.

هذا هو التزام خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فهي تربط بين القضايا التي تَقُضُّ مضجعنا، وتدعو كل واحد منا إلى القيام بدوره.

يبيّن هذا الدليل التمهيدي ما في وسعكم فعله اعتباراً من الآن.

ويستند إلى الدليل المرجعي الذي أعدته الأمم المتحدة، ليقدم أفكاراً يمكن أن تسترشد بها الحكومات والمجتمعات بجميع مكوناتها، في سعيها إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

توّلى الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة، فريق من قسم المؤتمرات في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

خطة للعالم بأسره

«هذه الخطة لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأهمية. فهي تحظى بقبول جميع البلدان وتسري على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع المعيش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. فهذه أهداف وغايات عالمية تشمل العالم أجمع، ببلدانه المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وهي متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة».

خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الفقرة 5.

شرق أفريقيا
المصدر: RANPLETT

1

لِمَ التحرك الآن؟

تسارعت وتيرة التنمية الاقتصادية بفعل التعددية والعولمة، فحققت تقدماً لم تشهده البشرية من قبل. لكن التقدم المحقّق لم يقض على عدم المساواة ولا على الفقر. وأزمة المناخ كبيرة. وما حققه النمو الاقتصادي من نتائج ليس كافياً ولا يطال الجميع.

نحن بحاجة إلى حلول لا تكتفي بنمو اقتصادي قصير الأجل، لا سيما في وقت تتزايد فيه التهديدات فتقوّض مكاسب في التنمية لم يكن من السهل تحقيقها، لا بل تعرّض مستقبل كوكبنا للخطر. وعلينا أن **نعيد التفكير في كيفية إحراز تقدم والحفاظ عليه مع الوقت**. ويتوقف الكثير على اعتماد البلدان في مساراتها نحو تحقيق الازدهار نهجاً منصفاً اقتصادياً واجتماعياً، ومسؤولاً بيئياً.

لا بد من أن يكون التقدم المستدام:
- عادلاً وشاملاً للجميع.
- متواصلاً عبر الأجيال.
- حامياً لكوكبنا.

ولتحقيق ذلك، اعتمد قادة العالم جميعاً في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الخطة التزامٌ واضح وصريح، من كل بلد دون استثناء، بتوخي التنمية المستدامة و**تغيير النماذج الاقتصادية المعتمدة في الإنتاج والاستهلاك.**

وخطة التنمية المستدامة لعام 2030:
- **عالمية:** تعنى بجميع الأفراد في جميع البلدان.
- **متكاملة: مترابطة الأهداف**، تعبّر عن واقع التنمية المتشعّب.
- **ملتزمة بعدم إهمال أحد:** تشمل الجميع، أياً كانوا وأينما كانوا.

ولتبصر هذه الرؤية النور، لا بدّ من تحقيق الأهداف السبعة عشر التي تتضمنها خطة التنمية المستدامة، بأبعادها المترابطة في الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

وبإجادة التنفيذ، لن تكون حصيلة أهداف التنمية المستدامة مجرد مجموعة من النتائج الفردية، بل أكثر. فهذه الأهداف مجتمعةً هي الدافع إلى تسريع التقدم في مختلف نواحي حياتنا. علينا التحرك الآن. فموعد تحقيق الأهداف هو عام 2030، لا يفصلنا عنه **سوى عقد من الزمن.**

فهم الاتجاهات الكبرى:

- الفقر وعدم المساواة في الدخل
- التغيّر الديمغرافي والاجتماعي
- التغيّر التكنولوجي
- التغيّر المناخي
- عدم الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك
- ازدياد حالات عدم اليقين والصدمات والأزمات

ملتزمون بحقوق الإنسان...

الالتزام بحقوق الإنسان وبالتصدّي لعدم المساواة هو الحاضر الأكبر في خطة عام 2030. وهذا يعني أن علينا توخي الدقة في المقاييس لمساعدة البلدان في سعيها إلى عدم إهمال أحد. فلنعد إلى الخبرات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان لنطرح الأسئلة التالية ونجيب عليها:

- من الذي أُهمل على مسار التقدّم في التنمية؟
- ما هي العوائق التي تمنع الناس من الوصول إلى البنية التحتية والتشغيل والخدمات وفرص العمل؟
- كيف يمكن للمجتمعات المعزولة والمعرضة للمخاطر أن تبني منعتها إزاء الصدمات والأزمات؟
- كيف يمكن للمعرضين للإقصاء والتهميش والمخاطر أن يشاركوا في الحياة العامة، وأن يحاسبوا قياداتهم؟

ملتزمون بالمساواة بين الجنسين...

كُرّس الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والمساواة بين الجنسين ليست حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل هي أيضاً أساسٌ تبنى عليه جميع أهداف التنمية المستدامة. فإذا كنا نريد تقدماً حقيقياً ومستداماً، نحو عالم يعمّه السلام والازدهار، فالمساواة بين الجنسين لا تحتمل الانتظار. علينا أن نسلك مسارات واسعة للمضي قدماً في كل بلد:

- صون جميع حقوق النساء والفتيات، في القانون والممارسة.
- تحقيق المساواة في التمثيل للمرأة في مختلف مواقع القرار على الصعيدين العام والخاص.
- دعم الالتزام بالمساواة بالموارد اللازمة.

طريقة عمل جديدة

في الوقت الراهن، تعمل كل جهة من الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية في مجالها بمعزل عن الأخرى. لكن ماذا لو عملت معاً؟
معاً، يمكنها أن تحد من المخاطر ومن دوافع الصراع، وأن تسرّع الخطى نحو القضاء على الفقر. في أوقات الأزمات، يمكن أن تترافق الجهود الرامية إلى تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً مع تدابير أطول أجلاً مثل إعادة تقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

ميريندا إسكولار، برازيليا، العاصمة الفدرالية
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/
أوبيراجارا ماتشادو

2

من الأجزاء إلى الكل

تعبّر أهداف التنمية المستدامة عن **التفاعل المعقّد بين النُّظم الاجتماعية والبيئية والاقتصادية**. فالتقدّم في أي بعد من الأبعاد يحدث في بعد آخر تردّدات بعضها إيجابي وبعضها سلبي.

ونحن بداهةً ندرك الروابط. فتغيّر المناخ يطرح تهديدات واضحة للرفاه الاجتماعي والاقتصاد. وعند التعرض للأعاصير المدارية والزوابع وأعاصير التيفون، تعتمد البلدان على القروض للتعافي، فيتقلص الحيّز المالي المتوفر لتلبية احتياجات أشد الفئات تضرراً. ويعوق الفقر أيضاً القدرة على الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الكوارث الطبيعية، وعلى الإنفاق العام على مجالات رئيسية مثل الصحة. والنسيج الاجتماعي مهدّدٌ في المجتمعات التي يتعمق فيها عدم المساواة، ولا تضمن العمل اللائق والخدمات الجيدة للجميع. والتمييز بين الجنسين يحرم نصف سكان العالم من عيش حياة كريمة، باعتبارهم أعضاء كاملي الحقوق في مجتمعاتهم وبلدانهم.

لكنّ الروابط ليست كلّها واضحة، والتحدي الذي نواجه هو تحديد كيفية التعامل معها ومعالجة العواقب غير المقصودة. فقرارات الاستثمار في مجالي الصناعة التحويلية والطاقة يجب أن تراعي أهداف حماية البيئة. وتفسّر الصعوبات التقنية والسياسية ذات الصلة تاريخاً طويلاً من العمل في مجال التنمية على كل قضية على حدة، وفي كل مؤسسة على حدة.

ولكن مع اتضاح التكاليف الحقيقية للسياسات الاقتصادية التقليدية، أصبحنا نعرف أننا في عصر لا يمكن أن نواصل فيه العمل على تحقيق التنمية بالطرق المعتمدة نفسها، أي بالنهج المعتاد. **فإذا لم نراع في عملنا** التداعيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتغيّر المناخ، وبالعكس، **سيكون مستقبلنا في خطر**.

إنها مسألة نُظم مترابطة

تدعو أهداف التنمية المستدامة العالم إلى تحقيق الازدهار بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع، بطرق تضمن الرفاه لكوكبنا ولجميع الشعوب فلا تهمل أحداً. والسبيل الوحيد لتحقيق هذه الرؤية هو:

- **أولاً، فهم الترابط** عبر الزمن بين مختلف أهداف التنمية وأبعادها، والمؤسسات ومستويات الحوكمة،
- **ثم اتخاذ إجراءات استراتيجية** تضمن الاتساق والتعاون وفقاً لهذه الروابط.

ويشمل ذلك اعتماد الحكومات عمليات بعيدة المدى وواسعة الآفاق لوضع الخطط والميزانيات، تشرك جميع شرائح المجتمع. وهذا يعني أيضاً استخدام بيانات وتقنيات أكثر تطوراً لفهم كيفية تغيّر هذه الروابط وتأثيرها على بعضها.

وعند فهم هذه العلاقات بشكل تام، نصبح في موقع أفضل لإدارة المفاضلات المحتملة وتحديد العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم أعمق وأوسع نطاقاً. فالاستثمار اليوم في الرعاية الصحية للجميع قد يعني في الغد قوى عاملة أكثر إنتاجية ووظائف ثابتة لجيل جديد يفوق عدداً الجيل الأسبق. والاستثمار في مواقد الطهي البسيطة والعالية الجودة في المجتمعات المحلية الفقيرة قد يكون بداية عملية تحوّل طويلة الأجل إلى استخدام طاقة موثوقة وأكثر مراعاة للبيئة، وإلى تحسن فوري في نوعية الغذاء والهواء والمياه، وإلى دعم الأعمال التجارية الصغيرة.

التكامل: من أين نبدأ؟

تتاح موارد جديدة للبلدان لتحقيق مزيد من التكامل في التفكير والتخطيط. فالأمم المتحدة مثلاً توسع الطرق التي تجمع بها الخبراء على صعيد نظامها العالمي لفهم التحديات المعقدة الخاصة بكل بلد والتصدي لها. ويتوفر الكثير من الأدوات لتحسين نمذجة التفاعلات وتوقعها عبر مختلف القطاعات. وتتوفر إمكانات هائلة يتيحها الاستخدام الأفضل للبيانات والتكنولوجيات الرقمية الجديدة. ويمكن للشراكات مع مجموعة واسعة من المؤسسات والشبكات العامة والخاصة أن تساعد في تطبيق المزيد من هذه النُّهج الجديدة والناشئة لدعم البلدان التي تسلك مسارات متكاملة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الروابط الأساسية: السلام والوقاية

تسلّم خطة عام 2030 بأن التقدم لا يدوم إلا إذا ارتبطت التنمية بحقوق الإنسان والسلام والأمن. لذلك، يجب أن يحظى الاستثمار في منع نشوب الصراعات وبناء السلام وتحسين المنعة إزاء الأزمات، بحيّز هام في استراتيجيات التنمية الوطنية.

والعمل بسلاسة عبر القطاعات والمؤسسات والآفاق الزمنية أساسي للمواءمة بين جهود السلام والأمن والتنمية، لتؤدي مباشرة إلى الوقاية من المخاطر. بل أكثر من ذلك: في المواءمة بين الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء المنعة والحفاظ على السلام ما يساعد البلدان على تسريع وتيرة التقدم وحماية المكاسب، وذلك بطرق عدة، منها تحسين النتائج المتعلقة بالوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها والاستعداد لها.

3

التخطيط لأهداف التنمية المستدامة

على كلّ بلدٍ أن يشق طريقه إلى التنمية المستدامة، بما يتناسب مع ظروفه الخاصة. ولأنَّ التحديات معقدة، وكذلك متطلبات أهداف التنمية المستدامة، يتعيَّن على الحكومات أن تجد سبلاً أفضل للعمل.

ويعني ذلك تحديدَ مداخلَ إلى أسرع المسارات نحو التنمية المستدامة، واختيارها، ورسمَ الأطر لسياسات تربط بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعني أيضاً عمل الوزارات معاً بشكل وثيق بدلاً من عملها منفردة، وتعزيزَ الروابط بين الحكومات المحلية والمركزية، وتحسينَ مواءمة الدورات التخطيطية مع مرور الوقت، مع التركيز على رفاه الأجيال المقبلة.

ماذا نفعل؟

أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها عالمية وطموحة، يتطلّب بلوغها من البلدان تحديدَ كيفية إدماجها في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية.

وقد يساعد على تحديد المسار البدءُ بفهمٍ واضح لما تودّ البلدان تحقيقه بحلول عام 2030، ومن ثمّ العَوْد بالعمل لتحديد كيفية تحقيق تلك الرؤية على مستوى كل قطاع ومنطقة وفئة من السكان.

من أين نبدأ؟

أولاً: التقييم. استخدِموا نهج المنظومة لتبيان الأَولى بين الأولويات المتنافسة، وتحديد التسلسل الأقرب إلى الواقع لمختلف الاستثمارات والتدخلات.

وبعد ذلك وائِموا بين الخطط والميزانيات من خلال:

- تعزيز أو إنشاء **آليات للتنسيق والمشاركة** بين مختلف القطاعات والأطراف المعنية.
- وضع **نقاط انطلاق** مشتركة **لأهداف التنمية المستدامة** لتتبع تقدم الحكومة.
- جمع مختلف الجهات الفاعلة على **الأولويات الرئيسية** التي تتطلب الاتساق والتشارك في القيادة والاستثمار والعمل.
- وضع **تقديرات مشتركة للموارد، واستراتيجيات مشتركة للتمويل والرصد والتقييم.**

خطة عام 2030 في سياق محلي

يتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على جعلها حقيقة واقعة على الصعيد المحلي، أي في المجتمعات المحلية والمدن والأقاليم. ويعني تطويع خطة عام 2030 حسب السياقات المحلية **إعطاء** أدوار محورية للسكان المحليين والمؤسسات في الاستجابة للقضايا المحلية الملحة. ومن المرجّح مشاركة السلطات الحكومية المحلية، والمؤسسات التجارية المحلية، ومختلف شرائح السكان المحليين، ومنظمات المجتمع المدني، وأطراف أخرى كثيرة.

وتساهم هذه الأطراف بما لديها من **معارف وموارد وشبكات** في توجيه مسار التغيير. فإذا ما ضافرت جهودها، أمكنها الإسراع في تحديد أجدى الحلول المحلية، وتنفيذها، ورصد التقدم فيها. ولبناء القدرات دور حاسم، يشمل توسيع نطاق المشاركة والشراكات.

والربط بين المساعي المحلية والوطنية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يؤدي إلى تسريع التقدم على مستوى البلد بأسره، وضمان عدم إهمال أحد. وفيما يلي بعض الأفكار:

- مواءمة الخطط الوطنية والمحلية.
- تحسين استخدام البيانات المصنفة.
- ربط مقاييس التقدم المحلي والوطني.
- إنشاء منتديات محلية وطنية للحوار وتبادل المعارف والعمل المشترك.
- تصميم تدابير واضحة للقضاء على أي إهمال تتعرض له فئة سكانية أو منطقة جغرافية.
- التأكد من أن الموارد المخصصة لكل منطقة، بما في ذلك التمويل العام، كافية للوفاء بمسؤولياتها.

وهذه العمليات يمكن أن تبني الثقة وتوطّد العلاقات، وأن تؤمن لمسيرة التنمية المستدامة دعم الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

الاستفادة من البيانات

يسترشد تنفيذ خطة عام 2030 ببيانات ومؤشرات وإحصاءات عالية الجودة، تدعم تحسين عملية صنع السياسات على أسسٍ راسخة من الأدلة. لكن الإمكانات الإحصائية القائمة ما زالت دون المنشود في العديد من البلدان. وتسفر الثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجياتها، من الأقمار الصناعية إلى الهواتف النقالة إلى الذكاء الاصطناعي، عن آفاق جديدة، تبشّر بسد الثغرات القائمة. وفي حين أضحت بلدان عدة رائدةً في سبر تلك الآفاق، تحتاج أخرى إلى دعم هادف يطوي لها مسافات التقدم.

وفيما يلي بعض الأمثلة على **ثورة البيانات**:

- تتيح أنماط الإنفاق على خدمات الهاتف النقال مؤشرات غير مباشرة عن مستويات الدخل.
- تقيس أجهزة الاستشعار المثبتة على مضخات المياه مستوى الوصول إلى المياه النظيفة.
- يكشف تحليل أحاديث محطات الإذاعة المحلية المحوّلة آلياً إلى نصوص عن شواغل تتعلّق بالتمييز، يمكن تناولها بالسياسات المناسبة.
- يساعد الجمع بين الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية، والإفادات المجمّعة إلكترونياً من شهود عيان، والبيانات المفتوحة على رصد عمليات إزالة الغابات.

غينيا
المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/جو سعادة

لا تنسوا الفجوة الرقمية

الفجوة الرقمية تعني أن بعض السكان لا يمكنه الاتصال بفعالية بالإنترنت، فلا تصل وجهة نظره إلى العوالم الرقمية. وعلى منظومة الأمم المتحدة والأوساط الإنمائية كافة تطبيق المبادئ الأساسية الداعمة للإنصاف والشمول. وعليها أيضاً الالتزام بأعلى المعايير في إدارة البيانات، وحمايتها، وضمان خصوصيتها، وأمنها. أتريدون معرفة المزيد؟ اقرأوا توجيهات الأمم المتحدة بشأن خصوصية البيانات، والأخلاق، والحماية

مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2017

- يبيّن تحليل الآراء المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي الرأي العام السائد بشأن الحوكمة الرشيدة، وتوفير الخدمات العامة، وحقوق الإنسان.

ستَلْزم كل هذه الأدوات، وغيرها، لتلبية متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بقائمتها الطموحة التي تضم 169 مقصداً و232 مؤشراً. ويتعين على مكاتب الإحصاء الوطنية، التي تتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية جمع البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، أن تضطلع بدور جديد. فدورها، الآن، يكاد ينحصر في جمع البيانات وإدارتها، ولكن المضي قدماً يفرض عليها تحوّلاً نحو **الوصاية على نظام بيانات أوسع نطاقاً**. وسيتيح ذلك إقامة روابط بين:

- مصادر البيانات الحالية والجديدة.
- القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- القطاعين العام والخاص.

إعداد المؤسسات العامة

تساهم المؤسسات العامة الكفؤة والفعالة والمسؤولة في إنجاز العديد من المهام التي يعتمد عليها نجاح خطة عام 2030. وفي الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة تكريس لدورها الحيوي. ولكن تستمر القيود على الإمكانات والموارد في الحؤول دون اضطلاعها بذلك الدور. ولا يزال العديد من هذه المؤسسات يعمل في قطاعه بمعزل عن القطاعات الأخرى. ومع تزايد الحاجة إلى وضع سياسات إنمائية تراعي أوجه المفاضلة والتآزر بين القطاعات المختلفة، وتمهّد للتغلب على تحديات أساسية كعدم المساواة بمختلف أوجهه والإفراط في الاستهلاك، على هذه المؤسسات أن تجاري ذلك التحوّل.

وتشمل المؤسسات العامة الرئيسية وزارة التخطيط، ووزارة المالية، والوزارات القطاعية، ومؤسسات مراجعة الحسابات، والسلطات المحلية، والهيئات القضائية والتشريعية. فكيف تصبح هذه المؤسسات **أكثر مرونة واستجابة ومساءلة وشمولاً؟** وبعبارة أخرى: كيف تصبح أكثر ملاءمة لأغراض خطة عام 2030؟

في التالي بعض نقاط البداية:

- الاستثمار في إمكانات وسبل دعم جديدة لموظفي الحكومة، ويشمل ذلك بناء مهارات جديدة لتوقع المشاكل، والتكيّف معها بسرعة، والحد من مخاطرها.
- إنشاء نُظم للإدارة المالية العامة تعطي الأولوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال توجيه الإرادة السياسية والإمكانات المؤسسية.
- تعزيز الشفافية والرقابة من خلال الإدارة القائمة على النتائج.
- الابتكار في تقديم الخدمات لتحسين جودتها وإمكانية الحصول عليها، وبناء الثقة في الدولة.
- وضع آليات تشاركية لصنع القرار تعزز الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة.
- السعي إلى تحقيق اللامركزية الفعالة حتى تتمكن السلطات المحلية من أداء دورها لبلوغ الأهداف.

4

تمويل أهداف التنمية المستدامة

لن تكون كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة قليلة، بل يكاد ما تتطلبه من تمويل يقزّم النماذج التقليدية لتدفقات التمويل الإنمائي. وفي عالمٍ أضحى طائل الثراء، ليست المشكلة في عدم توفر المال، بل في كيفية إنفاقه من مصادره المختلفة العديدة.

ومع تبقّي 10 سنوات فقط لبلوغ الأهداف، أصبح من الضروري **الجمعُ بين ينابيع متعددة للموارد**، وتوجيهها نحو أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع وبزخم أقوى من أي وقت مضى. ويجب أيضاً التوفيق، بصورة أفضل، بين المحفزات العامة والخاصة من أجل وقف تمويل الأنماط غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك قدر المستطاع.

الاتفاق العالمي بشأن التمويل

اعتُمِدت خطة عمل أديس أبابا، وهي الاتفاق العالمي الرئيسي حول تمويل أهداف التنمية المستدامة في نفس العام الذي اعتمدت فيه خطة عام 2030. وتربط الخطة بين مصادر التمويل العامة والخاصة، والمحلية والدولية، وتضع **إطاراً متكاملاً** يربط بين جميع مصادر التمويل، علاوة على سبل التنفيذ غير المالية. ويتيح الإطار للحكومات النظر في مزيج تمويلها الإجمالي، لفهم خصائص مختلف أدوات التمويل ومكامن قوتها.

يمكن الاطلاع على هذا التقرير على المصدر التالي:
Brookings Institute: Building the SDG economy: Needs, spending, and financing for universal achievement of the Sustainable Development Goals

BROOKINGS 2019

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

تشمل اتجاهات تمويل الأهداف المختلفة، في إطارها الواسع، ما يلي:

- أهداف التنمية المستدامة من 1 إلى 5، و10 و14 و15 و16: التمويل العام غالباً.
- الهدف 13: الحوكمة الاقتصادية العالمية، والتجارة، والقرارات الضريبية الدولية، والتمويل المختلط من القطاعين العام والخاص.
- الأهداف من 6 إلى 9 والهدفان 11 و12: التمويل الخاص.
- البلدان التي تواجه أكبر التحديات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: التعاون الإنمائي الدولي.

وعلى صعيد البلدان، يتزايد استخدام الحكومات لهذه الأطر، وذلك من أجل:

- إدارة مشهد التمويل المعقد.
- مواءمة التمويل مع الأولويات الطويلة الأمد.
- التغلب على الانعزال المؤسسي وتعزيز الاتساق بين سياسات التمويل.
- ترجمة الأولويات إلى عمل استراتيجي.

زيادة الإيرادات المحلية ومواءمة النفقات

الميزانيات الوطنية هي **أكبر المصادر وأهمها** لتمويل الخدمات والهياكل الأساسية والمؤسسات العامة. وهذا يعني أن على الحكومات أن تحدد أولويات حشد الإيرادات المحلية ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال وسائل عدة تشمل وضع غايات واضحة لجمع الأموال. ويعني أيضاً تجاوز المنظورات القصيرة الأمد، والسياسات المحصورة بقطاعات محددة.

وغالباً ما تسهم الضرائب بحصة كبيرة من الإيرادات العامة. وقد ساعدت ابتكارات في هذا المجال، كاليانصيب الضريبي والنماذج المبسطة، على تعزيز الامتثال الضريبي، كما أن الاستثمار في تحصيل الإيرادات عادة ما يؤتي ثماره بسرعة. وإذا صُممت الضرائب تصاعدياً، تعبّر تعبيراً ملموساً عن عقد اجتماعي وعلاقة إيجابية بين مواطني البلد وحكومته. والضرائب التصاعدية هي تعبير واقعي عن العقد الاجتماعي لبلد ما، وعن العلاقة بين المواطنين والدولة. ويمكن استخدام الضرائب أيضاً «لدفع» سلوكيات المواطنين نحو أنماط أكثر استدامة، كفرض ضرائب على استخدام الأكياس البلاستيكية والتلوث.

وقد ينطوي جمع الإيرادات المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على تعبئة موارد جديدة، ولكن يمكن أن يأتي أيضاً من:

- الحد من النفقات غير المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة (من خلال خفض الدعم الحكومي، مثلاً).
- إعادة مواءمة النفقات الجارية مع أهداف التنمية المستدامة.
- استخدام الموارد المالية على نحو أكثر فعالية.

مصلحة مشتركة

من شأن تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أن يتيح فرصاً في السوق بقيمة 12 تريليون دولار وأن يوجِدَ 380 مليون فرصة عمل جديدة. وستستفيد جراء ذلك الجهات الفاعلة العامة والخاصة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017

تحفيز التمويل الخاص والاستفادة منه

يتطلب حجم التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة استثمارات خاصة وطنية ودولية. وتقدم حكومات كثيرة محفزات كالإعفاءات الضريبية والدعم لجذب المستثمرين من القطاع الخاص. وتعبّد هذه المحفزات الطريق أمام تشجيع استثمارات **أكثر استدامة وشمولاً**، توجد، مثلاً، فرص عمل في المجتمعات المحلية المعرّضة للمخاطر والمحرومة اقتصادياً.

ويمكن أن يساعد تعزيزُ نُظم الرقابة المالية البلدانَ على جذب الاستثمار الخاص الملائم للتنمية المستدامة. ففي عالم شديد الترابط، تساهم القوانين التي تحفّز الاستثمارات الأطول أمداً والأكثر استدامة، وتُوازن بين الطلب على الائتمان والاستقرار المالي، على الاستفادة من تلك الموارد وتحول في الوقت نفسه دون الأزمات المالية، وتحتوي آثارها. ويصدر المزيد من المؤسسات المالية سندات مواضيعية تتماشى مع الأوجه الرئيسية لخطة عام 2030، ولا سيما السندات الخضراء، في قطاعات كالنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي. وتبحث البلدان أيضاً في التمويل المختلط المحفّز، أي استخدام مصادر رأس المال العامة أو الخيرية لتحفيز الاستثمار من القطاع الخاص، وقدرته على تحقيق النتائج وإزالة المخاطر عن التمويل الخاص.

من المساعدات الدولية إلى التعاون

ستظل المساعدات الإنمائية الرسمية **تساهم بشكل استراتيجي ومحفز** في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً في أقل البلدان نمواً أو التي لديها ظروف خاصة كالبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وتساهم المساعدات في تلبية الاحتياجات الملحة وفي الاستفادة من تمويل إضافي من خلال الاستثمار في حلول إنمائية مبتكرة ذات إمكانات كبيرة للتوسع.

ولكن يتزايد التوجه نحو التعاون الدولي بين البلدان النامية من خلال طرائق «التعاون فيما بين بلدان الجنوب». والتعاون الثلاثي، الذي يشمل البلدان المانحة والنامية، هو أيضاً في ارتفاع، تحفّزه مجموعة جديدة من المانحين من الاقتصادات الناشئة.

ومؤسسات التمويل الإنمائي الدولي ضرورية جداً لمزيج التمويل في البلدان التي لا تتوفر لديها سوى فرص محدودة للحصول على الأموال.

وتقدم هذه المؤسسات خدمات في السياسات والقدرات والرقابة المالية، إلى جانب الدعم المالي من خلال المنح والقروض بشروط ميسرة. ويركز بعضها على مجالات معيّنة، كالبنية التحتية والزراعة، أو يوفّر أنواعاً محددة من التمويل، كالتمويل الإسلامي.

وإزاء القروض والديون، يتعين على الحكومات أن تقيّم مدى قدرتها على تحمل الديون، وتحدد آثارها، وتدير التكاليف والمخاطر الناجمة عنها. ويمكن للبلدان أن تعمل معاً لتصميم قروض مخصصة، وترتيب عمليات مقايضة الديون، ووضع أدوات مبتكرة أخرى للديون. ويمكن فعل المزيد لضمان تحمل الدائنين مسؤولياتهم، والتوصل إلى حلول أكثر إنصافاً وفعالية لأزمة الديون.

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

يجمع التعاون الإنمائي بين الحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والنقابات، والبرلمانات والمؤسسات الخيرية. ويشدّد على الكفاءة في عمليات نقل المساعدات، ويركز على النتائج، والشراكات الشاملة، والشفافية، والمساءلة، فيساعد على بناء الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية.

تيمور - ليشتي
المصدر: منظمة العمل الدولية/ف.ليم (2016)

5

التعاون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لطالما كانت «التنمية» مصدر قلق للحكومات في الدرجة الأولى. وكانت الشراكات عبارة عن تجمعات لإنجاز مهام محددة تحدث تقدماً تدريجياً. لكن خطة عام 2030، في سعيها إلى تلبية احتياجات مجتمعات بأكملها والكوكب الذي نعيش فيه معاً، غيّرت هذه المفاهيم التقليدية.

ويجب تشكيل **تحالفات أوسع نطاقاً وأكثر طموحاً** للوفاء بالتزامات مشتركة بتحقيق مكاسب متبادلة. ولهذه التحالفات دورٌ أساسي في تأمين ما يلزم من الأشخاص والأموال والدراية والتكنولوجيا للتصدي للتحديات الجديدة بحلول جديدة.

وكل عمل يقوم به أي فرد في أي مكان في العالم، يمكن أن يحدث فرقاً في أهداف التنمية المستدامة، إيجاباً أو سلباً. نحن نؤثر بطرق مأكلنا، وملبسنا، وتوفير الطاقة لمنازلنا، وزرع محاصيلنا، وتحركنا، وإدارة أعمالنا.

ويتطلّب التحوّل المنشود، ضمن السنوات العشر المتبقية لتحقيق الأهداف، **تعبئة مجتمعات بأكملها**. فلنتحسّس قوّة المسيرات المناخية التي تجوب العالم - إنها مثال واحد على احتمالات عديدة.

من هم بعض الشركاء ذوي الأولوية وكيف يسير التعاون معهم؟ اقرأوا هذا الموجز:

الشركاء في القطاع الخاص: ينبغي تشجيع القطاع الخاص وتوفير السياسات والمحفزات لإشراك الأسواق والمشاريع بشكل أكثر منهجية كي تصبح مساهمتها المباشرة في المنافع العامة جزءاً أساسياً من التنمية المستدامة، وذلك مثلاً من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين في القوى العاملة، وإتاحة اللقاحات بكلفة ميسورة، والحد من التلوث، وإنفاذ معايير السلامة. ومن الاحتمالات المطروحة لحشد تمويل جديد من القطاع الخاص: الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمبادرات الخيرية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية والمؤسسية، والتعاون لتحفيز الاستثمارات المنتجة اجتماعياً. ويمكن بذل المزيد من الجهود لتعبئة وسائل الإعلام، بجميع أشكالها، كي يصب دعم الرأي العام في التنمية المستدامة.

وتختبر **الأوساط العلمية والبحثية والأكاديمية** أفكاراً جديدة يمكن أن تسرّع التحوّل الإنمائي. ويتعيّن على كل بلد تحقيق استفادة قصوى من التقدم المحقّق في مجالات العلم والبحث والتكنولوجيا، ليكون تنفيذه لأهداف التنمية المستدامة قائماً على أدلة.

ومشاركة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والمجتمع ككل في النقاش تضمن إسماع صوت الجميع لإعادة صياغة الخطاب الإنمائي، وتوفير الخدمات للسكان الذين لا تصل الدولة إليهم. ويشجّع انتشار الاتصالات الرقمية المواطنين على المشاركة، فتزداد الأفكار والمطالب والابتكارات، لتعيد تشكيل منصات السياسة العامة بشكل فعال.

والبرلمانات، ومؤسسات حقوق الإنسان، وهيئات التدقيق هي جسور تربط بين الناس وحكوماتهم، وتنقل شواغلهم المختلفة. فيبنون توافقات على خطط إنمائية جديدة ويستفيدون من زخمها، ويحرصون على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عادل وشامل.

لم يتبقَّ سوى 10 سنوات!

وهي فترة قصيرة لتحقيق خطة عام 2030. وما من بلدٍ حتى الآن على مسار تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

علينا أن نتسلّح بالطموح وأن نبادر الآن.

علينا:

- تخلي جميع البلدان عن نموذج النمو أولًا والبيئة لاحقا". فإذا نشط التعاون وتعددت الأطراف، لن يكون على أي بلد أن يعمل منفرداً
- تعزيز التعاون الدولي والقيادة لتعبئة الموارد واجتراع حلول متكاملة تحقق تقدماً في جميع أهداف التنمية المستدامة
- حث الجمهور العالمي، والمجتمع المدني، والشركات، والنقابات، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والمجتمعات على دعم التنمية المستدامة وممارستها

مسيرة الأمم
المصدر: الأمم المتحدة/سيا باك

مجموعة
الأمم المتحدة
للتنمية
المستدامة